محليات

العصابات المسلحة تمنع الفلاحين من تسويق ١,٥ مليون طن من القمح

سليمان لـ«الوطن»: شراء ٦٠٠ طن من حلب والمنتج ٧٤٠ ألف طن و٨٠٨ آلاف طن من الرقة وإدلب لم تسوق

اللجنة الاقتصادية تدرس استيراد كميات من القمح وحاجة مؤسسة الحبوب ١٥٠ ألف طن شهرياً

محمد منار حميجو

كشف رئيس لجنة الزراعة في مجلس الشعب العضو عدنان سليمان أن معظم القمح الذي تم إنتاجه من المحافظات المنتجة له لم يسوق إلى مؤسسة الحبوب والذي يقدر بـ١,٥ مليون طن في حين لم يتم تسويق سوى ٤٠٠ ألف طن وذلك لمنع العصابات المسلحة الفلاحين من تسويقه أو حصاده، مشيراً إلى أنه لم يتم شراء سوى ٦٠٠ طن من القمح من محافظة حلب من أصل ٧٤٠ ألف طن في حين لم يتم شراء أي كمية من محافظة الرقة والتي أنتجت نحو ٦٠٠ ألف طن على حين أنتجت محافظة إدلب ما يقارب ٢٠٨ آلاف طن لم يسوق منها شيء.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد سليمان أن معظم القمح المسوق إلى مؤسسة الحبوب من محافظة الحسكة والذي يقدر بـ٣٠٠ ألف طن من القمح من أصل ٤٠٠ ألف طن، كاشفاً أن هنالك مخزوناً في المحافظة منذ أربع سنوات يقدر بـ١,٥ مليون طن سيسوق إلى بعض المحافظات لسد النقص الحاصل، مشيراً إلى أن حاجة المحافظة من القمح تقدر بـ٧٠ ألف طن.

كما كشف سليمان أن اللجنة تدرس حالياً إمكانية استيراد كميات من القمح وذلك لضرورة تأمين رغيف الخبز للمواطن، مؤكداً أن المؤسسة العامة للحبوب اقترحت أن يتم استيراد ١٥٠ ألف طن شهرياً إلى أن يتم سد النقص الحاصل، مبيناً أن اللجنة الزراعية في المجلس لا تمانع في استيراد كميات من القمح إذا كان ذلك ضرورياً للمواطن لأن الهدف في الدرجة الأولى تأمين حاجة المواطن من الخبز وهذا يتطلب اتخاذ قرارات إستراتيجية من الحكومة.

وأضاف سليمان: إن الحكومة منعت سابقاً استيراد القمح للحفاظ على القطع الأجنبي لأن هناك مخزوناً كافياً يسد النقص الحاصل نتيجة الأوضاع الأمنية وخروج مساحات واسعة من الأراضي الصالحة للزراعة عن السيطرة.

ولفت سليمان إلى أن العصابات المسلحة منعت الفلاحين في محافظة درعا من الحصاد وذلك تخوفاً منها أن يتم تسويقه إلى مؤسسة الحبوب، مشيراً إلى أن المحصول في المحافظة كان كبيراً وهذا يدل على مدى همجية هذه العصابات التي تحاول منع الناس من الحصول على رغيف الخبز.

وأبدى سليمان تخوفه من اعتماد الفلاحين على الزراعات البديل كالكمون والكزبرة نتيجة عدم تسويق محاصيلها من القمح وهذا ما حدث في محصول القطن الذي لم يسوق معظم الإنتاج للظروف الأمنية ما دفع معظم الفلاحين إلى الأحجام عن زراعته، لافتاً إلى أن الحكومة تسعى جاهدة إلى الحفاظ على زراعة القمح في سورية ولذلك اتخذت العديد من القرارات الإستراتيجية ومنها طرح سعر مجز للفلاحين أثناء تسويقهم للقمح لمؤسسة الحبوب بهدف تحفيز الفلاح بالاستمرار.

وأكد سليمان أن خطة وزارة الزراعة في هذا العام لم تنجح للظروف الأمنية رغم أن الوزارة وضعت خطة لإنتاج نحو ٣,٥ ملايين طن من القمح إلا أنه لم يتم تسويق الكمية المطلوبة لمنع العصابات المسلحة من توريد القمح إلى مؤسسة الحبوب أو حصاده كما حدث في محافظة درعا، مشيراً إلى أن معظم الفلاحين رفضوا بيع محصولهم من القمح لهذه العصابات.

وقال سليمان: إنه حسب المعلومات الواردة لدينا فإن الفلاحين في المناطق الساخنة رفضوا تصدير أي حبة قمح لخارج البلاد مؤكداً أن كمية الأقماح المنتجة في المحافظات المنتجة له ما زالت موجودة إلا أن الظروف الأمنية تحول دون تسويقها إلى مؤسسة الحبوب.

هل تطورت الثروة الحيوانية خلال الأزمة؟

أرقام وزارة الزراعة تتحدث عن زيادة أعداد الثروة الحيوانية وبعض المنظمات تقول: إنها انخفضت ٢٠٪

محمود الصالح

يشكل قطاع الثروة الحيوانية الشق الثاني في القطاع الزراعي ويحتل أهمية اقتصادية كبيرة نظرا لاعتماد الاقتصاد الوطني على إنتاج هذا القطاع سواء لناحية تصنيع الحليب ومشتقاته وتصديرها وكذلك اللحوم والصوف والبيض إضافة لتوفير مواد غذائية مهمة لسوق الاستهلاك المحلية وتميزت سورية بتربية وإنتاج أصناف متميزة من أنواع الثروة الحيوانية مثل أغنام العواس ذات الصفات العالمية المميزة التي أصبحت تطلبها معظم دول العالم لما تمتلكه من مواصفات مهمة في إنتاج الحليب واللحوم وكذلك الماعز الشامي الذي يصنف من بين أفضل أنواع الماعز العالمي وحظي قطاع الثروة الحيوانية في سورية باهتمام كبير من الدولة حتى خلال الأزمة استمرت الدولة في توفير الرعاية البيطرية لقطعان الثروة الحيوانية وتامين الأعلاف بأسعار مخفضة جداً قياساً إلى أسعارها في الأسواق.

وبالرغم من كل ما جرى في البلاد فما زال قطاع الثروة الحيوانية متماسكاً كما تؤكد وزارة الزراعة حيث زاد عدد الأغنام من ١٥,٥ مليون رأس في عام ٢٠١٠ إلى ١٩,٢ مليوناً في هذا العام وارتفع إنتاجها من الحليب من ٦٤٤ ألف طن إلى ٧٣٠ ألف طن ومن اللحم من ١٥٣ ألف طن إلى ١٨٤ ألف طن ومن الصوف من ١٨,٦ ألف طن إلى ٢٢ ألف طن. أما الأبقار والتي تأتي في المرتبة الثانية بعد الأغنام فقد زاد عددها من ١٠١٠ آلاف رأس في عام ٢٠١٠ إلى ١١٦٦,٧ ألف رأس في هذا العام والحليب من ١٤٥٣ طناً إلى ١٥٦٣ طناً واللحم من ٥١ ألف طن إلى ٨٣ ألف طن أما الماعز فقد زاد عددها من ٢٠٥٧ ألف رأس في عام ٢٠١٠ الى ٢٣٠٠ ألف رأس في هذا العام وزاد لحمها من ١٣ ألف طن إلى ١٤ ألف طن وحليبها من ١٣٨ ألف طن إلى ١٥٠ ألف طن. بينما زادت أعداد الدواجن من ٢٥,٢ مليون طير في عام ٢٠١٠ إلى ٣٦,٥ مليون طير في هذا العام والبيض من ٣,٢ مليارات بيضة إلى ٣,٨ مليارات بيضة بينما تراجع إنتاج لحم الدواجن من ١٩١ ألف طن في عام ٢٠١٠ إلى ١٨٢ ألف طن في هذا العام، هذا ما صرح به الدكتور هيثم الأشقر مدير التخطيط في وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، وأضاف: إن الأرقام التي ذكرت عن عام ٢٠١٥ هي أرقام تأشيرية مكتبية تعتمد أرقاماً تأشيرية لسنوات سابقة لعدم تنفيذ مسح شامل منذ عام ٢٠١٠ وللوقوف على العدد الحقيقي يتطلب إجراء مسح شامل وهذا لا يتم إلا عند توفر الظروف المناسبة لتنفيذه ويؤكد الأشقر أن هناك بعض المنظمات أشارت في تقاريرها التي أعدتها عن الثروة الحيوانية إلى أن هناك تراجعاً في أعدادها بنسبة ٢٠٪.

هذه الأرقام تضعنا أمام الكثير من التساؤلات المهمة حول مدى دقتها ومنطقيتها. وأننا لا نشكك في هذه الأرقام لأنه ليس لدينا ما يدحضها فإن الواقع يؤكد أننا أمام مشكلة حقيقة. فقد كنا قبل الأزمة لا نعاني قلة العرض في أي من منتجات الثروة الحيوانية بل على العكس كانت أسواقنا تشهد وفرة كبيرة في الإنتاج وكانت معاملنا العامة والخاصة تؤمن موادها الأولية من منتجات الثروة الحيوانية دون أي معاناة والمستهلك السوري لم يكن يعاني قلة العرض على الرغم من تصدير كميات كبيرة من الإنتاج الحيواني.

اليوم بعد توقف معظم معاملنا وانخفاض الطلب على معظم المواد الاستهلاكية لكننا ما زلنا نعاني قلة العرض وارتفاع أسعار المنتجات الحيوانية عشرة أضعاف ما كانت عليه قبل الأزمة حيث كانت اللحمة البلدية في دمشق لا تتجاوز ٥٠٠ ليرة للكغ الواحد واليوم ٣٠٠٠ آلاف ليرة والسمن البلدي (غنم ١٠٠٠) ل.س للكغ واليوم ٥ آلاف ليرة والجبنة البلدية الغنم الصاغ ١٠٠ ل.س للكغ واليوم ألف ليرة سورية واللبن البقري ٢٠ ليرة سورية واليوم ١٥٠ ليرة سورية والبيضة ٢ ليرة سورية واليوم ٢٥ ليرة والفروج ١٥٠ ليرة سورية للكغ واليوم ألف ليرة سورية. الحقيقة نحن أمام لغز محير لا يمكن فهمه لأنه إذا زاد الإنتاج وانخفض الطلب حكماً وحسب النظريات الاقتصادية فستنخفض الأسعار ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك. فهل فعلاً زاد إنتاج الثروة الحيوانية عما كان عليه قبل الأزمة..؟؟!!

للمرة الأولى في سورية ملتقى لنحت الرمل في اللاذقية

اللاذقية- نهى شيخ سليمان

اعتدنا أن يكون النحت على الصخر وفيه، لكن العقل السوري المبدع نحت حتى الرمل وهذا ما حصل في اللاذقية حيث افتتحت مجموعة من الفنانين التشكيليين ملتقى نحت الرمل الأول في موقع نادي اليخوت.

عن الملتقى وأهميته حدثنا الفنان التشكيلي علي الشيخ صاحب الفكرة قائلاً: الملتقى احترافي وهو الأول للنحت على الرمل في سورية، أما التحضير له فبدأ منذ عامين وذلك بتشكيل لجنة منظمة للمشروع ولجنة إعلامية، بعدها تم الاتفاق على تنفيذ المشروع واخترنا الموقع والنحاتين وعلى رأسهم النحات علي معلا الحائز على الجائزة الأولى في النحت على الرمل في مهرجان أبو ظبي، إضافة إلى نحاتين آخرين من محافظات مختلفة، أما التحضيرات اللوجستية لإنجاح الملتقى فتحدث عنها الفنان الشيخ بالقول:تم جمع ما يقارب ٨٠ متراً مكعباً من الرمل مضغوطة في بوكسات خشبية ليتم توزيعها على الفنانين المشاركين كل حسب نوع العمل الذي سينجزه، مشيراً إلى أن تجهيز العمل النحتي في الرمل يعتمد على رطوبة الرمل وبعض المواد المثبتة حيث يستطيع المشاهد أن يرى العمل الفني لمدة أسبوع أو أكثر، وهذا المشروع يحتاج دعماً مالياً كبيراً لتنفيذه، ومحافظة اللاذقية مشكورة دعمت هذا المشروع وأمنت المواد بالتعاون مع مجلس المدينة ومديرية الزراعة، وقد اعترضتنا عدة صعوبات لكن شعرنا بأننا نقدم شيئاً أنجزناه رغم هذه الصعوبات، أما بالنسبة لموضوع المنحوتات فقد ترك الأمر لكل فنان أن يشكل فكرته الخاصة لكونها المرة الأولى ونأمل استمرارية الملتقى في السنوات القادمة.

بدوره مدير سياحة اللاذقية الدكتور وائل منصور أفاد قائلاً: هذا المهرجان يشكل ظاهرة جذب في منطقة ذات ارتياد سياحي، ويعد قيمة مضافة ذات طابع سياحي تفاعلي ما بين الزوار، مؤكداً أن إنجاز هذا العمل الأول من نوعه تطلب مشاركة عدة جهات رسمية، حيث قامت وزارة السياحة باستضافة الفنانين التشكيليين وقدمت المحافظة الرعاية والدعم اللوجستي، كما قدم مجلس المدينة بعض المساعدات المهمة كتأمين المواد ونقلها وتأمين الموقع العام للمهرجان، مضيفاً: إن هذه الأعمال إذا تمت المحافظة عليها يمكن أن تستمر لأشهر وتشكل نقطة جذب سياحي مهمة.

سكن الفقراء في اهتمامات الحكومة

درويش لـ«الوطن»: خطة قصيرة الأمد لمعالجة الأولويات وأخرى بعيدة المدى

عمار الياسين

أكدت وزارة الإسكان والتنمية العمرانية أن العمل جارٍ على إعداد خريطة لأملاك الدولة بالتعاون مع هيئة التخطيط الإقليمي والهيئة العامة للتطوير والاستثمار العقاري لإحداث مناطق تطوير عقاري منسجمة مع توجهات الإطار الوطني المعد من قبل هيئة التخطيط الإقليمي، ومحاور التنمية بهدف تأمين أراض معدة للبناء تساهم في تخفيف الضغط السكاني عن المدن الكبرى.

وأوضحت الوزارة أن بنك المعلومات المتعلق بالسياسات الإسكانية يهدف إلى دراسة واقع التجمعات العمرانية بالتعاون مع الوحدات الإدارية، بحيث يتم تقييم النواحي (الإسكانية- السكانية- الخدمية- التنموية) بهدف تحديد كفاءة التجمع العمراني ومعرفة وتحديد الثغرات ضمن التجمع العمراني، إضافة إلى وضع السياسات العمرانية والتنموية المناسبة، ومدى تلبية المخططات التنظيمية للتجمعات العمرانية لاحتياجات التجمع نفسه، كما يتم العمل حالياً على تحضير وتجهيز البيانات بنظام المعلومات الجغرافي من قبل الوزارة، إذ تم البدء بتحضير البيانات الخاصة بالمدن لبعض المحافظات لكونها تعد المحرك الاقتصادي المهم.

وتحدث مدير التنمية العمرانية في الوزارة المهندس رضوان درويش في تصريح لـ«الوطن» أن التنمية العمرانية من العمليات الحضرية المهمة التي تتم على مستوى التجمعات العمرانية نظراً لارتباطها المباشر بالسكان، على اعتبار أنها الهدف الأساس في عمليات التخطيط الحضري داخل التجمعات السكنية، ويمثل المخطط التنظيمي الذي يحدد كل الوظائف العمرانية (سكنية- تجارية- خدمية- ترفيهية) والمتعلقة بمخطط استخدامات الأراضي وطريقة استعمالها من قبل الإنسان حلقة وصل بين المستويات التخطيطية الأدنى منه والمستويات التخطيطية الأعلى، وكل المحاور السابقة هي من أجل الوصول إلى مجتمع عمراني متوازن يلبي الاحتياج الحالي والمستقبلي للسكان، وقد بدأت عمليات الرصد وتحديد المشكلات لوضع الحلول المناسبة لها.

وفي سياق منفصل وحول واقع السكن الاجتماعي بين درويش أنه من الملفات المهمة التي تعمل عليها الوزارة، كونه يستهدف شريحة واسعة من المجتمع وبشكل خاص في ظل الظروف الراهنة.

وكشف درويش لـ«الوطن» أن الوزارة اتخذت إجراءات عدة لدعم السكن الاجتماعي خلال المرحلة القادمة بالتزامن مع إعادة الإعمار، وتتمثل بالعمل على تأمين أراضي أملاك الدولة بهدف تشييد مجمعات عمرانية بالتنسيق مع هيئتي التخطيط الإقليمي والتطوير العقاري، والمؤسسة العامة للإسكان، إضافة إلى معالجة السكن العشوائي والمخالفات الجماعية عبر إستراتيجية وضعتها الوزارة تستهدف بشكل أساسي الشريحة الأوسع من المجتمع، إلى جانب العمل على إيجاد آليات التمويل اللازمة لمشاريع السكن العشوائي من خلال إعداد الصك التشريعي اللازم لإدارة الصندوق الخاص بمعالجة مناطق السكن العشوائي.

وأوضح درويش أن الوزارة وضعت برنامجاً متكاملاً للارتقاء وإعادة تأهيل السكن العشوائي كما تم تطوير الإستراتيجية الوطنية للسكن العشوائي وتقسيم المعالجات على مرحلتين (الأولى) قصيرة تتضمن تصنيف أولويات التدخل لما تفرضه ضرورة البدء الفوري بهذه المعالجات، وإيجاد مرجعية وهيكلية حكومية بهذا العمل لإعادة تقييم أولويات التدخل المقترحة للارتقاء بمناطق السكن العشوائي على المستوى الوطني، وتوجيه الدعم ومنح التسهيلات والمزايا لمشاريع التطوير العقاري التي تساهم في معالجة هذه المناطق، إضافة إلى إعادة تقييم قوانين تنفيذ التخطيط وتسجيل الملكيات والحقوق في مناطق المخالفات التي تعمل عليها الوزارة.

وفيما يتعلق بالمرحلة الثانية من المعالجات أشار درويش إلى أنها (متوسطة وبعيدة) تتطلع للحد من انتشار ظاهرة التجمعات المخالفة، ومنع ظهور هذه الظاهرة في أماكن ومناطق جديدة، إلى جانب إيجاد مناطق جذب سكاني جديدة تتوافر فيها إمكانات الاستيعاب وفرص العمل والاستقرار.

وأضاف: تم اقتراح الإطار العام لهذا النوع من المعالجات عبر اعتماد الخطط الإقليمية التنموية التي تقوم بإعدادها هيئة التخطيط الإقليمي، وترجمتها بشكل مشاريع تنموية مكانية في الخطط القطاعية للوزارات المعنية، إضافة إلى العمل على خطة تنمية المدن الصغيرة والمتوسطة، ومناطق ومحاور التنمية المقرة سابقاً بالخطة الخمسية العاشرة التي لم تحظ بالتنفيذ المأمول في حينه، والارتقاء بمفهوم المخطط التنظيمي للانتقال به من إطاره الهندسي البحت إلى مفهوم أشمل ينطلق من صياغة السياسة العمرانية التنموية للتجمعات السكنية ووضع خطة تنفيذها مكانياً وزمانياً، إلى جانب تركيز السياسات الإسكانية على الطبقات الاجتماعية الفقيرة والمحتاجة إلى تأمين السكن الآمن والمناسب لهم.

وأفاد درويش أن نجاح تنفيذ هذه الإستراتيجية يعتمد بشكل أساسي على مدى التنسيق والتعاون مع جميع الجهات المعنية وبشكل خاص وزارة الإدارة المحلية والوحدات الإدارية لأنها الجهة المعنية بذلك، الأمر الذي تم تأكيده من خلال المصفوفة التنفيذية المعدة لهذا الغرض، لافتاً إلى أن الوزارة تعمل على الإجراءات اللازمة لوضع نظام خاص بإدارة وتفعيل الصندوق الوطني للارتقاء بمناطق السكن العشوائي المقترح تأمين موارده من خلال «تمويل الدول- المنظمات الدولية والجهات المانحة- الرسوم التي يمكن تخصيصها لمصلحة الصندوق - إمكانية تأمين جزء من التمويل من مشاريع استثمارية عامة يخصص جزء من ريعها للدعم المالي وتوفير السيولة للصندوق»، وذلك على اعتبار أن أسلوب وزمن المعالجة لمنطقة سكن عشوائي مرتبطان بشكل أساسي بحجم وطريقة التمويل.

٢١٢٢ مصاباً بالشلل الدماغي يحصلون على معونة بـ٢٢ مليون ل.س

حماة- محمد أحمد خبازي

أكد كامل رمضان مدير الشؤون الاجتماعية بحماة، أن المبالغ المعتمدة لمنحها للمصابين بالشلل الدماغي بحماة لعام ٢٠١٤ هي ٣١ مليوناً و٢٠٠ ألف ل.س، لأن مديرية الشؤون الاجتماعية لا تزال حالياً تمنح قيمة المعونات لعام ٢٠١٤ لأن موازنة العام ٢٠١٥ لم تعتمد حتى الآن، وحتى نهاية شهر تموز الماضي تم منح ٢٢ مليون ل.س لهؤلاء المصابين.

وقال رمضان: إن المعونات التي تمنح للمصابين بالشلل الدماغي، تدفع للأسر التي ترعى هؤلاء المصابين، بغض النظر عن عددهم ضمن الأسرة الواحدة، فالمصاب بالشلل الرباعي الناجم عن شلل دماغي ولادي حصراً يمنح ٣ آلاف ل.س لمدة ستة أشهر في العام الواحد فقط، وحسب الاعتمادات المخصصة، و١٥٠٠ ل.س للمصابين بالشلل الدماغي النصفي و١٠٠٠ ل.س للشلل الأحادي، وهي تدفع للمصابين من عمر يوم واحد حتى ١٨ عاماً، إلا إذا كان المريض المصاب مقعداً، وهي تعد كمساعدة أو معونة للمصاب من أجل تأمين حاجاته، حتى لا يرهق أسرته، وبخاصة في ظل الظروف الصعبة. وعن عدد المستفيدين من تلك المعونات بحماة قال: يستفيد من معونات الشلل الدماغي على مستوى المحافظة ٢١٢٢ مصاباً، منهم ١٤٠٣ مصابين بالشلل الدماغي الرباعي وهم فئة ٣ آلاف ل.س، و٥٤٤ مصاباً بالشلل النصفي وهم من فئة الـ١٥٠٠ ل.س، و١٧٥ مصاباً بالشلل الأحادي ويتم منحهم شهرياً ١٠٠٠ ل.س حيث يعتمد المصاب بالشلل الدماغي، بناءً على تقرير من اللجنة الطبية الخاصة بفحص المعوقين في مديرية صحة حماة، وبناءً على ذلك تم إجراء دراسة اجتماعية لوضع أسرة المصاب، ومن بعدها تم إقرار منح المعونة وفئتها حسب نوع الإصابة، وحتى الآن موضوع منح المعونات يتم بخطا جيدة.

وعن الصعوبات التي تواجه العمل أكد رمضان أن أهم صعوبة تواجهنا وجود أكثر من إصابة ضمن الأسرة الواحدة، ولكن نصطدم بأنه لا يمكننا سوى إعطاء شخص واحد هذه المعونة، فالمصاب الواحد ضمن الأسرة الواحدة ذات الشيء بالنسبة لأكثر من مصاب ضمن أسرة ثانية لأن القانون رصد هذه المعونة للأسرة التي ترعى المصاب وليست للفرد المصاب.

وأضاف رمضان: ونتابع حالياً موضوع الجمعيات الخيرية في المدينة والمناطق، من جهة توزيع الإعانات، وتأمين احتياجات الأسرة الوافدة، والإشراف على مراكز الإيواء، وتأمين السكن للأسرة الوافدة، عن طريق اللجنة الفرعية في المحافظة حيث نشرف على ٨٦ جمعية وفرعاً مشهراً وغير مشهر ونادياً ورابطة في المدينة والمناطق، إضافة إلى الإشراف على ٤٤ مركز إيواء للأسرة الوافدة من داخل المحافظة والمحافظات الأخرى.

كلام رسمي جداً

جامعة دمشق: السماح لطلاب كليات درعا التقدم في الجامعة الأم

إشارة إلى المقال المنشور في الصحيفة بتاريخ ٢١/٧/٢٠١٥ تحت عنوان:

كليات درعا بلا كوادر

نشكر لكم اهتمامكم بواقع العملية التدريسية في كليات درعا التي تعرضت بسبب الأزمة إلى كثير من الصعوبات والمعوقات سواء على الطلاب أو الكادر التدريسي والإداري كما أشرتم في مقالكم الكريم.

وعليه فإن جامعة دمشق سمحت لطلابها في درعا بتقديم امتحاناتهم في الكليات المماثلة في الجامعة الأم أسوة بطلاب جامعتي حلب والفرات، كما أنها أكدت للسادة العمداء في مجلس الجامعة ضرورة تأمين الدعم والمساندة لجميع الطلاب والأساتذة بما يخدم استمرار العملية التعليمية، حيث طلب مجلس الجامعة تنسيق دوام الأساتذة بين الفروع والأم وتسهيل طرائق التوصيل لتأمين عدم انقطاع العملية التدريسية في أي فرع من الفروع.

وبما أنه من غير الممكن في الوقت الراهن إجراء أي تصليحات على الأبنية والقاعات التدريسية للظروف الصعبة التي تمر بها منطقة درعا، فإن جامعة دمشق ستعمل على استثناء كليات درعا من قرارات مجلس التعليم العالي ذات الصلة، والسماح لطلابها بالدوام، وتقديم الامتحانات في الجامعة الأم أو أحد الفروع الأخرى في حال استمر الوضع على ما هو عليه.

وفيما يخص أعضاء الهيئة التدريسية فلا يسمح إلا لأصحاب الاختصاص وبدرجة الدكتوراه التدريس في المحاضرات النظرية وهذا لا ينطبق على الجلسات العملية أو حلقات البحث، وعليه إن كان لديكم أسماء واضحة ومقررات محددة نرجو منكم ومن طلابنا التواصل مع مكتب الشكاوى عبر بريده الإلكتروني لتوضيح هذه الأمور أو مراجعة مكتب نائب رئيس الجامعة للشؤون العملية.

وبتعاونكم وتعاون طلابنا نستطيع أن نجد الحلول على نحو أسرع للحفاظ على مستقبل طلابنا وسمعة جامعة دمشق.

جامعة دمشق - مديرية الإعلام

مياه طرطوس: مجموعات التوليد جاهزة

إشارة إلى المقال المنشور في صحيفتكم العدد /٢١٩٤/ تاريخ ٢٣/٧/٢٠١٥م تحت عنوان (المياه مدينة للكهرباء بـ٢,٣ مليار ل.س في طرطوس).

فإننا نبين لكم أن مجموعات التوليد في مشاريع المؤسسة جاهزة وتعمل بطاقتها القصوى وبشكل مستمر ولم تكن في يوم من الأيام بهذه الجهوزية، حيث يتم الاعتماد عليها بشكل كبير جداً وخصوصاً في المشاريع ذات مراحل الضخ المتعددة.

كما أن مخصصات المؤسسة من الوقود يتم توزيعها بشكل يومي ومستمر على هذه المجموعات حسب الأولوية ودرجة التقنين للمناطق الريفية.

علماً أننا نعمل مع شركة الكهرباء بطرطوس مشكورين كفريق عمل واحد وضمن الإمكانيات المتاحة للشركة ولدينا.

المدير العام

المهندس نزار إبراهيم جبور